دولـــة قطـــر
State of Qatar

رسـالـة مـوجـهـة مـن

حضـرة صاحـب السمـو

الـشيـــخ تـمـيـم بـن حـمـد آل ثانـــي

أمـيـــر دولـــة قـطـر

إلـى

الاحـتـفـال الـسـنـوي المـقـام بمـنـاسـبـة

اليـوم الـدولـي للـتـضـامـن مـع الـشـعـب الـفـلـسـطـيـنـي

26 نـوفـمـبـر 2024

مـقـار الأمـم المـتـحـدة فـي نـيـويـورك وجـنـيـف وفـيـينـا ونـيـروبـي

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يسرني أن أوجه هذه الرسالة باسمي وباسم شعب دولة قطر ، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله العادل لاستعادة أرضه ومقدساته وحقوقه ، إننا نعتبر موقفنا المبدئي الداعم للقضية الفلسطينية ، واجباً تحرص عليه دولة قطر كونها دولة محبة للعدل والحرية .

وهذا العام، يكتسي التضامن مع الشعب الفلسطيني أهمية خاصة في ظل ما يتعرض له هذا الشعب المظلوم من عقاب جماعي وحرب إبادة لا تستثني المدنيين ومساكنهم والبنية التحتية ولا المدارس والجامعات ودور العبادة والمستشفيات ، ولم يسلم منها آلاف الأطفال والنساء في خيام اللجوء ، ولا المرضى والجرحى وسيارات الإسعاف والأطباء والعاملين في مجال المعونات الإنسانية ، ولم تتورع قوات الاحتلال عن عرقلة دخول المساعدات الإنسانية للفلسطينيين وعن التهجير القسري لهم في انتهاك صريح للقانون الإنساني الدولي . لذلك فإن التضامن مع الشعب الفلسطيني اليوم هو بالدرجة الأولى رفض للظلم وتمسك بحق هذا الشعب في الحياة الكريمة على أرضه وحقه في تقرير مصيره.

فالتبعات الإنسانية التي تفوق الوصف للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي أدى إلى تدمير واسع لمدنه وقراه والذي امتد إلى الضفة الغربية ثم إلى لبنان الشقيق ، قد بينت الضرورة القصوى لوضع حد فوري للعنف والتوصل إلى وقف إطلاق نار ينهي سفك الدماء والكارثة الإنسانية ومعاناة الأسرى والمحتجزين . ومن ناحيتنا ، فلا زلنا حريصين على بذل كل الجهود الممكنة للوساطة من أجل تيسير التوصل إلى اتفاق يحقق هذه الغاية .

كما بينت هذه الحرب أن العنف لا يحقق السلام والأمن والاستقرار لأحد، وأن السلام العادل والشامل والدائم لن يتحقق إلا من خلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ، وعلى أساس مبدأ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة والقابلة للحياة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية ، وتمتعها بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة إعمالاً لحق تقرير المصير . وهذا ما يتطلب إنهاء الاحتلال والاستيطان غير المشروع في الأراضي العربية المحتلة ، والتوقف عن كل الممارسات غير القانونية التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني ، وتقوض حل الدولتين .

إن لاستمرار العدوان الإسرائيلي تداعيات خطيرة على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط والعالم . وهذا ما يعد سبباً إضافياً لتكثيف الجهود من أجل المعالجة الفورية للوضع الراهن لا سيما في قطاع غزة ، والمعالجة المستدامة للقضية الفلسطينية على نحو عادل يؤدي إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار .

إن استمرار فشل المجتمع الدولي والأمم المتحدة في وقف نزيف الدماء وازدواجية المعايير في انفاذ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بالشعب الفلسطيني ، على الرغم من المواقف والمطالبات الدولية الواضحة وقرارات الجمعية العامة وأوامر محكمة العدل الدولية ، لن يؤدي إلا إلى المزيد من الإفلات من العقاب وتبديد الثقة بالقوانين والمنظومة الدولية .

السيدات والسادة ،

إننا نكرر إدانتنا الشديدة للاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى المبارك ، مؤكدين أن أي محاولات للمساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية المحتلة وتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه هي محاولات لاغية وباطلة بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

السيدات والسادة ،

إلى جانب الدعم السياسي والمعنوي ، فإن دولة قطر في طليعة الدول التي تسارع إلى تقديم الدعم الاقتصادي والإنساني للشعب الفلسطيني الشقيق . وقد شاركت في الجهود الإنسانية لإرسال المساعدات الطارئة إلى قطاع غزة وإجلاء المصابين وأسرهم وإنشاء المشافي الميدانية .

كما رفعت دولة قطر هذا العام مساهمتها في تمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وأعلنت عن تعهد بمبلغ 100 مليون دولار لدعم الجهود الإنسانية لصالح الشعب الفلسطيني.

إننا نعبر عن التقدير الكبير لمنظومة الأمم المتحدة ، وعلى رأسها أمينها العام ، والتضامن مع المنظمة الدولية في وجه الحملة الشرسة التي تستهدفها وما تمثله من شرعية دولية ، كما ندين محاولات تقويض وكالة الأونروا ، ونعرب عن التقدير لجهود هذه الوكالة والتضحيات الكبيرة التي قدمتها ولدورها الإيجابي الذي لا غنى عنه بالنيابة عن المجتمع الدولي وفاء بالالتزام تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى حين تسويتها ، حيث يعتمد الملايين على خدمات الوكالة الإنسانية والصحية والغذائية والتعليمية اذ تشكل العمود الفقري للجهود الدولية للتصدي للأزمة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة .

السيدات والسادة ،

أغتنم هذه المناسبة لأجدد الإعراب عن الشكر لكل من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة ، وكذلك شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمم المتحدة ، على الجهود المبذولة لتسليط الضوء وحشد الدعم الدولي لمساعدة الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه المشروعة .

وشكراً لكم.